د. مصطفى الرفاعى:

قنوات اتصال مع اتحاد الصناعات ورجال الأعمال لتحديث الصناعة

□ كتبت – عزة نصر:

اكد الدكتور مصطفى الرفاعى وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية انه سيتم فتح قنوات اتصال مع جمعيات رجال الاعمال واتحاد الصناعات وتحويل مصلحة الكفاية الانتاجية لمؤسسة عصرية وتغيير منظومة البحث العلمى والاهتمام بالبحوث الصناعية والعمل على حل مشكلة الشركات العائلية وتحقيق التكامل والتنافس بين الصناع لصالح المستهلك فى النهاية.

اشار وزير الصناعة فى لقائه بجمعية الصناعيين للاستثمار والتصدير التى يرأسها المهندس نبيل فريد حسنين الى خطأ تحويل المعاهد الصناعية لكليات وجامعات وهو ما احدث اشد الضرر بالعملية الصناعية اكثر من الفائدة المحققة منها موضحا اننا اصبحنا نخرج شهادات ولم يعد هناك متخصص صناعى فنى جيد وهو ما ندرسه حاليا لتخريج اخصائى صناعى يحتل المكانة الوسطى بين المهندس والفنى.

واضاف الرفاعى انه يتم حاليا دراسة كيفية الاستفادة من اجهزة وزارة الصناعة بما يحقق رسالتها فى التنمية التكنولوجية وهى قضية مهمة بعدما قرر الرئيس مبارك تشكيل مجلس قومى للنهضة التكنولوجية.

اوضح وزير الصناعة ان المؤسسات الحالية ستستمر لكنها لن تكون معوقة او بيروقراطية وسنضخ فيها خبرات جيدة وجديدة..

اكد انه سيتم عقد لقاءات توعية مع الصناعيين فى القطاعات المختلفة مؤكدا على الدور المهم للصناعات الصغيرة التى تمثل اهمية

مصطفى الرفاعى

قصوى للإقتصاد القومى مشيرا الى انه يفكر جديا فى انشاء مركز جديد للتكنولوجيا ومعامل لاختبار المنتجات وتقييمها مع الاهتمام بتحديث مفهوم علاقة الجودة وتصنيف للمنتجات بدرجات معينة.

اكد الرفاعى ان لدينا قاعدة معلومات مسجل عليها 85٪ من المصانع العاملة حاليا والبيانات متاحة للجميع موضحا ان الهيئة العامة للتصنيع قادت عملية التنمية فى فترة معينة بعد الثورة لكن الظروف الان اختلفت فهنا هيئات انشئت وضعفت الان كبنية داخلية كذلك دورها تقلص وتراجع.

واكد انه لن نستطيع معالجة المشاكل مرة واحدة وأمامنا طريق طويل ولايجب ان نعطى آمالا كاذبة دون فعل شئ.

واكد الدكتور مصطفى الرفاعى على ان وزارة الصناعة ستلعب دورا جديدا فى الفترة القادمة لرعاية الصناعة سواء القطاع العام او الخاص والصناعات الصغيرة والعمل على وجود بيئة جديدة وانشاء مركز تكنولوجى لتطوير تلك الصناعات الصغيرة والمتوسطة

فريد خميس

مع التركيز على المزيد من التصدير والصناعات التصديرية.

من جانبه اكد المهندس نبيل فريد حسنين دور الصناعة فى اتاحة فرص عمل لآلاف الخريجين وهناك 600 الف خريج سنويا لايستوعبها سوى الصناعة القوية القائمة على اسس متينة قوامها الصناعات الصغيرة والمتوسطة التى تعتمد على التكنولوجيا المتطورة.

واوضح محمد فريد خميس ان صناعة البتروكيماويات احد مهام الصناعة فى مصر وهناك فرصة جيدة للنهوض بها لتوافر عناصرها الاساسية من خلال الامكانيات المتاحة.

اشار انه فى مصر نماذج صناعية ناجحة يمكن الاخذ بيدها لتقويتها لتلعب دورا مهما فى التصدير على سبيل المثال احد صناع الاثاث فى مصر بمدينة دمياط لايجيد القراءة والكتابة لكنه اصبح اهم عارض فى معارض الاثاث التى تقام بايطاليا بعدما استعان بالخبراء الاجانب لتنمية قدراته الصناعية بما يتوافق مع رغبات المستهلك الاجنبى.

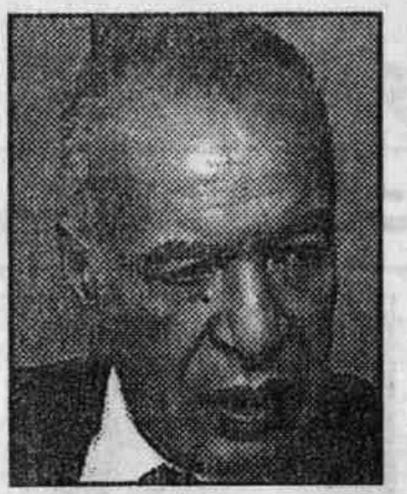

جلال غراب

اكد د. نادر رياض رئيس شركة «بافاريا» ان الصناعة لن تقوم الا باكتمال المنظومة الصناعية وعناصر المنظومة لم تكتمل والبداية تبدأ من تسلسل الاولويات والمواصفات القياسية فالمواصفات المصرية لازالت قاصرة عن التعامل مع المواصفات من منظور مصلحة الصناعيين والاتجاه السابق، كان الاتجاه السهل ويجب ان تضم لجان وضع المواصفات القياسية للسلع صناعيين فقط دون ان يكون بها تجار لان التجار ينتمون للمستورد اكثر.

اوضح ان الحاجة ماسة لانشاء مركز متخصص لتقييم السلع لحماية المستهلك ومقارنة السلع ببعضها البعض خاصة سلع الامن والامان. واكد ان ذلك المركز خطوة مهمة للعمل فى مجال الهندسة «العكسية» والمركز سيكون وسيلة رخيصة وعملية لنقل التكنولوجيا واشراف الوزارة عليه مسألة مهمة لانها الجهة الامينة على سرية البحوث بما يتيح للصناعيين تمويلها.

واوضح د. جلال غراب رئيس الشركة القابضة للصناعات الدوائية

نادر رياض

ان الصناعة المصرية فى مأزق حاليا لانها لم تأخذ الفترة الكافية فى الحماية الخاصة وهناك صور حماية تطبق فى دول كثيرة من خلال المواصفات ويتم التغيير فى تلك المواصفات بما يتلاءم مع الصناعة المصرية وبما يحميها خاصة فى ظل عدم وجود خامات فى بعض الاحيان، كذلك سعر الفائدة فى البنوك يمكن ان يمثل دعما للصناعة فى بعض الدول الكبرى الفائدة فيها لاتزيد على 1,5٪!!

اشار الى ان ظاهرة دخول السلع المستوردة للسوق المصرى بالطريق الشرعى او غير ذلك ولابد من الاعتراف بها.

كما ان كثيرا من المنتجين لايؤمنون بالتطوير والبحث ويعتبرونه نوعا من الترف وقد يكون السبب ضعف هامش الربح حتى وصلنا لعدم وجود جيل من الباحثين.

واشار لاهمية الدعم غير المباشر من الحكومة من خلال مراكز البحث والتدريب على مستوى ينتهى بالتطوير داخل المنشأة، واكد على ضرورة التحالف بين الصناعيين.

وطالب المهندس سمير عارف رئيس شركة الاهرام للمعادن بضرورة الاستفادة من بيانات الهيئة العامة للتصنيع فى التعرف على ماننتجه على ان تكون همزة الوصل بين المبتكرين ويتم تصفية تلك الابتكارات حتى يمكن الاستفادة منها فى مشاريع جديدة قابلة للتنفيذ مع تعظيم دور الرقابة الصناعية للقيام فعلا بالرقابة على الصناعات القائمة. وتنشئ بها لجنة تنسق مع وزارة المالية لحذف «التشوهات» الجمركية لان المالية ليست جهة فنية. مطالبا ايضا بتعظيم دور مصلحة الكفاية الانتاجية فى التدريب على ما وصل اليه العالم المتقدم.

اكد الكيميائى منير عز الدين رئيس مجموعة شركات الكتان اننا نفتقر لاستراتيجية اضحة للصناعة وهناك اهمية لتحديد الصناعات ذات الميزة التنافسية القادرة على المنافسة العالمية وتشجيعها على التصدير واعفاء الآلات والمعدات الرأسمالية وقطع غيارها من ضريبة المبيعات التى تزيد تكلفتها.

وطالب بدعم حقيقى للصناعات الصغيرة والمتوسطة التى تحتاج دفعة قوية وحوافز حقيقية وتوفير المعلومات لترشيد الطاقات العاطلة.

واكد على ضرورة وضع ميثاق شرف بين قطاعات الصناعة المختلفة وتخفيض تكلفة التوكيلات الملاحية لتشجيع التصدير.

واخيرا اكد د. حماد عبد الله مدير مركز التصميمات والاستشارات على اهمية التقريب بين الجامعات ورجال الصناعة على ان تلعب وزارة الصناعة دورا منهما فى توعية الخريج وتأهيله للعمل.